آلية إعداد التقارير المستقلة

مراجعة خطة العمل الوطنية:

تونس 2023-2025

Open Government Partnership

Independent Reporting Mechanism

جدول المحتويات

القسم الأول: نظرة عامة *2*

القسم الثاني: التعهدات الواعدة *5*

القسم الثالث: المنهجية ومؤشرات آلية إعداد التقارير المستقلة *20*

الملحق 1: بيانات التعهدات *23*

الملحق 2: الإعداد التشاركي لخطة العمل *26*

القسم الأول: نظرة عامة

تواصل خطة العمل الخامسة لتونس إلى حد كبير الإصلاحات الجارية لتعزيز شفافية الحكومة، وتتضمن تعهدات واعدة بمواصلة فتح البيانات، مع التركيز على أداء المشروع العام والبيانات البيئية. وتسعى التعهدات الواعدة أيضًا إلى تعزيز شفافية المالية العامة ودعم الحكومة المفتوحة على مستوى البلديات.

لمحة سريعة

المشاركة منذ عام 2014
عدد التعهدات: 15

لمحة عامة عن التعهدات:
التعهدات ذات منظور الحكومة المفتوحة: 10 (66٪)
التعهدات ذات القدرات الكبيرة على تحقيق النتائج: صفر (0٪)
التعهدات الواعدة: 6

مجالات السياسة العمومية:
المرحّلة من خطط العمل السابقة:
- النفاذ إلى المعلومة
- الشفافية المالية
- البيانات المفتوحة
- الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي
- مشاركة الشباب
- المشاركة الرقمية
- رقمنة الخدمات العمومية

المجالات الجديدة في خطة العمل الراهنة:
- إدماج النساء والأشخاص ذوي الإعاقة

الامتثال للحد الأدنى من متطلبات الإعداد التشاركي في شراكة الحكومة المفتوحة: نعم

تتكون خطة العمل الخامسة لتونس من 15 تعهدًا يغطي شفافية حوكمة الموارد الطبيعية، والمشاركة العمومية والحكومة المفتوحة على المستوى المحلي، والمساءلة العامة والنزاهة، وتطوير الخدمات الإدارية ورقمنتها. وتتضمن الخطة أيضًا إصلاحًا لإدماج النساء والأشخاص ذوي الإعاقة للمرة الأولى، وتتماشى مع الاستراتيجيات الحكومية الأوسع مثل البرنامج الوطني للبيانات العامة المفتوحة. علاوة على ذلك، تشارك حاليًا خمس حكومات محلية تونسية في البرنامج المحلي لشراكة الحكومة المفتوحة.[1]

تحلل هذه المراجعة بعمق ستة تعهدات واعدة، خمسة منها تنفَّذ من قبل وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة التي تشكل نقطة الاتصال لشراكة الحكومة المفتوحة في تونس، وتعهد آخر تنفذه منظمة المجتمع المدني سوليدار. تواصل هذه التعهدات الستة الإصلاحات الجارية بدعم من المجتمع المدني والشركاء الدوليين، منطلقةً من منظور مشترك للحكومة المفتوحة، وهي أقل عرضة للتأثر بالديناميكيات السياسية. التعهدات الواعدة هي التعهدات عدد 1 و4 و6 و7 التي تهدف إلى تعزيز شفافية الميزانية والبيانات المفتوحة، بينما يسعى التعهدان 8 و9 إلى تعزيز الحكومة المفتوحة على مستوى البلديات وزيادة المشاركة المدنية للفئات ذات التمثيل الناقص.

تهدف خطة العمل الخامسة لتونس إلى ترسيخ تعهدات الخطط السابقة وتوسيعها بشكل تدريجي. فالتعهدات المستمرة إما دمجت الدروس المكتسبة، أو عززت تصميمها، أو أضافت عناصر تشاركية أكثر من سابقاتها، في حين توسّع نطاق التعهدات

الأخرى مثل زيادة عدد البلديات المشاركة أو الوكالات الحكومية المستهدفة. وتنطوي معظم التعهدات الواردة في خطة العمل هذه على قدرات متواضعة على تحقيق النتائج.

على غرار خطة العمل السابقة، تسعى معظم التعهدات إلى تعزيز شفافية الحكومة، فيما يهدف بعضها إلى تعزيز المساءلة العمومية أو المشاركة المدنية. ولا شك في أن النفاذ إلى المعلومة أمر حيوي بحد ذاته، ولكن يمكن اعتباره خطوة نحو إصلاحات أكثر طموحًا تزيد من فرص المشاركة المدنية والمساءلة العمومية. بذلك، فإن إنشاء قنوات يستطيع المواطنون من خلالها مساءلة حكومتهم بشكل أفضل يبقى مجالًا حافلًا بالفرص. تتمتع أربعة تعهدات (التعهدان عدد 2 و3 بشأن رقمنة الخدمات العمومية بالإضافة إلى التعهدين عدد 11 و12 بشأن نزاهة القطاع العمومي) بقدرة غير واضحة على تحقيق النتائج ويرجع ذلك أساسًا إلى ضعف منظور الحكومة المفتوحة.

في وقت كتابة هذا التقرير، تخضع تونس لمراجعة الأهلية لكونها لم تستوفِ معايير أهلية الحكومة المفتوحة المتعلقة بشفافية الميزانية والإفصاح عن الأصول، فضلًا عن التحقق من الفضاء المدني من ناحية البيئة التي يعمل فيها المجتمع المدني.[2] فوضع الفضاء المدني في تونس يجعل القدرة على تحقيق أهداف التعهدين 10 و13 غير واضحة.[3] وقد يؤدي الخطاب السائد أيضًا إلى تعقيد التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني أثناء التنفيذ. كما أن إقرار المرسوم عدد (54) لسنة 2022 بشأن الجرائم الإلكترونية أسفر عن زيادة ملاحقة الصحافيين والمحامين والنشطاء.[4] وإذا تم إقرار مشروع المرسوم عدد 2023/027 فمن شأنه أن يزيد سيطرة الحكومة على عمل منظمات المجتمع المدني ومواردها المالية، ما يؤدي بدوره إلى تقييد الفضاء المدني بشكل أكبر.[5] بالتالي فإن حماية حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع مهمة ليحقق الإصلاحيون أهداف الحكومة المفتوحة.

لا تزال عملية شراكة الحكومة المفتوحة في تونس تستفيد من فريق مشارك في الحكومة ولجنة استشارية مخصصة لشراكة الحكومة المفتوحة بالإضافة إلى الشركاء الدوليين. ولكنها تفتقر حتى الآن إلى نقطة اتصال حكومية رفيعة المستوى لشراكة الحكومة المفتوحة. بغية تطوير خطة العمل، عقدت تونس جلسات شخصية واستخدمت منصة مشاركة إلكترونية عبر الإنترنت لتلقي مقترحات التعهدات. وأجرى فريق شراكة الحكومة المفتوحة الجلسات وأشرك المواطنين والمجموعات خارج العاصمة.[6] وأسفرت حملات الدعوة والمناصرة التي قادتها اللجنة عن إدراج التعهد عدد 1 بشأن الشفافية المالية واقتراح لنشر البيانات الجنسانية، مع أن هذا الأخير لم يُعتمد في نهاية المطاف.[7]

وقد أفاد المجتمع المدني عن رضاه عن عملية الإعداد التشاركي فيما لفت النظر إلى المجالات التي تحتاج إلى التحسين. وفي حين دعيت منظمات المجتمع المدني الجديدة للمشاركة، إلا أنها لم تكن على دراية كافية بالحكومة المفتوحة وعملية شراكة الحكومة المفتوحة، ما أضعف جودة مقترحات التعهدات.[8] وقد أشارت وحدة الإدارة الإلكترونية إلى أنها ترحب بالمقترحات الجديدة وأنها جاهزة لتوفير الإيضاحات والتفسيرات عند الحاجة.[9] وكذلك سلط المجتمع المدني الضوء على وجود فرصة لزيادة اهتمام وسائط الإعلام للوصول إلى مجموعة مواطنين ومجموعات مختلفة عن تلك التي تشارك بالفعل في وضع خطة العمل.[10]

[1] هي قرطاج ودار شعبان الفهري والكاف والرقاب والزريبة. لمزيد من المعلومات، انظر: "شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي"، *شراكة الحكومة المفتوحة*، https://www.opengovpartnership.org/ogp-local.

[2] "تونس – خطاب مراجعة الأهلية (أيلول/سبتمبر 2022)"، *شراكة الحكومة المفتوحة*، 26 أيلول/سبتمبر 2022، https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-eligibility-review-letter-september-2022. "تونس – خطاب قيد المراجعة (تموز/يوليو 2021)"، *شراكة الحكومة المفتوحة*، 15 تموز/يوليو 2021، https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-under-review-letter-july-2021؛ "درجات الأهلية لشراكة الحكومة المفتوحة 2024 – عام"، *شراكة الحكومة المفتوحة*، 3 تموز/يوليو 2024، https://docs.google.com/spreadsheets/d/1xOIX3xGcwHYnjY5lG1ceV6f9Rtj6JwmMa5x8e41WB0I/edit.

[3] "مشروع قانون جديد يهدد حرية تكوين الجمعيات"، *سيفيكوس*، 2 كانون الأول/ديسمبر 2023، https://monitor.civicus.org/explore/new-draft-law-threatens-freedom-of-association. "حملة القمع المتصاعدة في تونس: تعرض مناهضة العنصرية ونشاط حقوق المهاجرين للهجوم"، *سيفيكوس*، 23 أيار/مايو 2024، https://lens.civicus.org/tunisias-escalating-crackdown.

[4] "المرسوم عدد 2022–54 بتاريخ 13 أيلول/سبتمبر 2022 بشأن مكافحة الجرائم المتعلقة بأنظمة المعلومات والاتصال"، *مركز حوكمة قطاع الأمن*، 13 أيلول/سبتمبر 2022، https://legislation-securite.tn/latest-laws/decret-loi-n-2022-54-du-13-septembre-2022-relatif-a-la-lutte-contre-les-infractions-se-rapportant-aux-systemes-dinformation-et-de-communication؛ "تحليل تونس: المرسوم عدد 54 لسنة 2022"، *المادة 19*، كانون الثاني/يناير 2023 https://www.article19.org/wp-content/uploads/2023/03/Analysis-of-decree-law-54-English.pdf؛ "تونس: السلطات تصعد حملتها القمعية على وسائل الإعلام وحرية التعبير"، *منظمة العفو الدولية*، 30 أيار/مايو 2024، https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/05/tunisia-authorities-escalate-clampdown-on-media-freedom-of-expression.

[5] "مشروع المرسوم عدد 027 لسنة 2023 بشأن تنظيم الجمعيات"، *مجلس نواب الشعب*، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023، 57 https://www.arp.tn/ar_SY/loi/project/3957؛ "مشروع قانون جديد يهدد حرية تكوين الجمعيات"، *سيفيكوس*.

[6] مندوب من المجتمع المدني، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 23 أيار/مايو 2024.

[7] مندوب من المنظمات الدولية، مراسلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 20 آب/أغسطس 2024.

[8] مندوب من المجتمع المدني، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 28 أيار/مايو 2024.

[9] وحدة الحكومة الإلكترونية التابعة لرئاسة الجمهورية، تعليقات المراجعة ما قبل النشر، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

[10] مندوب من المجتمع المدني، مقابلة، 23 أيار/مايو.

القسم الثاني: التعهدات الواعدة

تبحث المراجعة التالية في التعهدات أو المجموعات الأربعة التي وجدت آلية إعداد التقارير المستقلة أنها قادرة على تحقيق نتائج واعدة. تتناول التعهدات الواعدة مجالًا من مجالات السياسة العمومية يعتبر مهمًا لأصحاب المصلحة أو السياق الوطني، ويجب أن تكون قابلة للتحقق، وذات منظور خاصة بالحكومة المفتوحة، ولديها قدرات متواضعة أو كبيرة على تحقيق النتائج. كذلك تقدم هذه المراجعة تحليلًا للتحديات والفرص والتوصيات للمساهمة في عملية التعلم والتنفيذ في إطار خطة العمل هذه.

الجدول 1. التعهدات الواعدة

التعهدات الواعدة
التعهد عدد 1: تكريس الشفافية المالية – يسعى إلى زيادة شفافية الميزانية من خلال إطلاق بوابة مفتوحة محدثة للميزانية ونسخ مبسطة من ميزانيات الولايات والبلديات.
التعهد عدد 4: تعزيز الشفافية على مستوى المشاريع العمومية – يهدف إلى توليد بيانات مفتوحة عن المشاريع العمومية والاستفادة من ممارسات البيانات المفتوحة لتحسين أداء البرامج العمومية.
التعهدان عدد 6 و7: تعزيز مسار فتح البيانات العمومية – يعدان بزيادة توفر البيانات المفتوحة واستخدامها.
التعهدان عدد 8 و9: تعزيز الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي – يرميان إلى فتح الحكومة على مستوى البلديات من خلال تنفيذ خطة العمل وإشراك الشباب والنساء في تصميم المشاريع وتنفيذها.

التعهد عدد 1: تكريس الشفافية المالية [وزارة المالية]

للحصول على وصف كامل، انظر التعهد عدد 1 في خطة العمل الوطنية لتونس 2023–2025.

السياق والأهداف

تحتل الشفافية المالية منذ مدة بعيدة الأولوية لدى كل من المجتمع المدني ووزارة المالية في تونس. وبفضل الدعم الدولي لبناء قدرات المجتمع المدني والدعم الفني لوزارة المالية، تم إدراج الشفافية المالية في جميع خطط العمل الأربع حتى الآن.[1] مع ذلك، أدى التنفيذ غير المكتمل لتعهد الشفافية المالية في الخطة السابقة إلى ترحيل نشاطين من الأنشطة الثلاثة إلى هذه الفترة.[2] وقد دعت اللجنة الاستشارية لشراكة الحكومة المفتوحة في تونس إلى إدراج هذا التعهد جزئيًا للسعي إلى تحسين درجة أهلية الحكومة المفتوحة في تونس،[3] التي انخفضت إلى ما دون معايير الأهلية بسبب عدم توفر مقترح الميزانية التنفيذية وتقرير التدقيق.[4]

يتألف هذا التعهد من نشاطين يهدفان إلى ترسيخ الشفافية المالية. يسعى الأول إلى تطوير وإطلاق نسخة جديدة من بوابة الميزانية المفتوحة "ميزانيتنا" تتماشى مع متطلبات نهج الميزانية المستندة إلى البرامج المنصوص عليه في القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019.[5] توفر عملية الميزانية القائمة على البرامج تفاصيل عن تكلفة كل برنامج ضمن الميزانية، ما يسمح بمزيد من الشفافية في كيفية إنفاق الأموال، للمساعدة في توحيد وتفعيل الإمكانات التحويلية لشفافية الميزانية. والنقطة المحورية هنا هي المادة 46 التي تفرض نشر 13 تقريرًا عن الميزانية يعزز أهداف الشفافية.[6]

ويهدف النشاط الثاني إلى إنتاج نسخ مبسطة من ميزانيات الولايات والبلديات للمواطنين (أي ميزانية المواطن) في صيغ يسهل للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها. ويقدم البنك الدولي الدعم التقني لوزارة المالية من أجل تطوير الموقع الإلكتروني. يتماشى الإصلاح أيضًا مع مشاريع فتح البيانات الأخرى التي يدعمها البنك الدولي.

القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة

تونس هي أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تنشئ بوابة ميزانية مفتوحة في عام 2015.[7] ولكنها ابتليت بصعوبات فنية على مر السنين. فقد حالت مثلًا المسائل المتعلقة بالتحديث التلقائي للمعلومات دون توفير معلومات متاحة عن ميزانية الحكومة وأولوياتها في الوقت المناسب. في وقت كتابة هذا التقرير، كانت البوابة تعرض بيانات من عام 2008 حتى 2016 فقط. وقد أدى التحول إلى الميزنة القائمة على البرامج إلى جعل البوابة قديمة وغير متوافقة مع المتطلبات القانونية الحالية.

من هنا، تسعى إعادة تطوير البوابة إلى توفير إمكانية وصول وتفاصيل محسنة بشكل كبير، حيث يتمكن المستخدم من تتبع النفقات وصولًا إلى شراء الورق والمعدات لكل وكالة، على سبيل المثال.[8] كما تهدف إلى تحسين توقيت تحديث المعلومات عن طريق تمكين إعداد تقارير ختامية مؤقتة للميزانية، وذلك بهدف تجاوز التأخيرات الكبيرة المرتبطة بعملية الموافقة والمصادقة البرلمانية الطويلة.[9]

تهدف المشاورات التشاركية المزمع إجراؤها إلى ضمان توافق المعلومات المقدمة مع أولويات المستخدمين. وقد طلبت وزارة المالية من شركائها من المجتمع المدني إجراء استطلاعات الرأي واستخدام نهج تشاركي لتزويدهم بالتوصيات والرؤية.[10] كما تمت مشاركة وثيقة المواصفات مع المجتمع المدني لإبداء ملاحظاته،[11] وهو ما أكده ممثل المجتمع المدني الذي أشار إلى أنه "تمت استشارة المجتمع المدني فور وضع المواصفات، ومرة أخرى مع تقدم عملية الإعداد".[12]

وقد وضعت وزارة المالية ممارسة نشر "ميزانية المواطن" في الوقت المناسب في إطار مؤسسي.[13] وميزانية المواطن مصممة لشرح أهداف الميزانية ومحتواها – وبالتالي أولويات الدولة – بلغة واضحة للجمهور. خلال خطة العمل السابقة، ركز تعهد ميزانية المواطن على المقارنة المعيارية، حيث نظمت المبادرة العالمية لشفافية المالية العامة ثلاث ورش عمل عبر الإنترنت لعرض بعض التجارب وتقييم النسخة التونسية من ميزانية المواطن.[14]

يتم تنفيذ هذا المشروع حاليًا من قبل المنتدى المدني لشراكة الحكومة المفتوحة (Le Forum Civil OGP)، وهو هيئة متعددة الأطراف من منظمات المجتمع المدني تتكون من أعضاء سابقين وحاليين من منظمات المجتمع المدني في اللجنة الاستشارية لشراكة الحكومة المفتوحة بدعم من Expertise France.[15] وفي حين أن وزارة المالية تنشر ميزانية المواطن سنويًا، يهدف هذا المشروع إلى تبسيط الوثائق ووضعها في متناول المستخدم، حيث تنظر وزارة المالية في مقترحات لتوفير وثائق الميزانية بلغة برايل ولغة الإشارة والفيديو.[16]

بشكل عام، تشمل الأدلة على النتائج الكبيرة نشر معلومات شاملة وحسنة التوقيت ويمكن الوصول إليها عن الميزانية، وتمكّن الجمهور بشكل أفضل من فهم عملية الميزانية والمشاركة فيها. أما النتائج الكبيرة فقد تشمل أدلة على أن المجتمع المدني والإعلام وغيرهما يستخدمون معلومات الميزانية للمشاركة في النقاش العام وفي صنع القرار الحكومي. ويمكن أن يتخذ ذلك، على سبيل المثال، شكل المشاركة في مشاورات الميزانية، أو المناقشات حول الاعتبارات الجنسانية أو الميزنة المناخية، أو نشر الردود على

المدخلات العمومية على "ميزانيتنا"، أو تعزيز الطابع المؤسسي لقنوات مشاركة المجتمع المدني في إنشاء وتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بشفافية الميزانية.

الفرص والتحديات والتوصيات أثناء التنفيذ

أشارت المناقشات التي أجريت مع مختلف ممثلي المجتمع المدني إلى أهمية ضمان التوافق بين المعلومات المقدمة واحتياجات المستخدمين.[17] ويمكن تحقيق ذلك من خلال اعتماد نهج تشاركي يتضمن مشاورات مستدامة وشاملة ومتعددة أصحاب المصلحة خلال مرحلتي الإعداد والتنفيذ.

ويجري العمل على تطوير وإطلاق بوابة جديدة للميزانية المفتوحة بالتزامن مع التدابير التي تتخذها الحكومة لإضفاء الطابع المؤسسي على الميزانية القائمة على البرامج، وهو ما يتزامن أيضًا مع رقمنة سجلات وزارة المالية. إن الحجم الهائل لهذه التحولات، ودرجة ترابطها، يفسر التأخيرات السابقة في إطلاق المنصة ويمكن أن يتسبب في تأخيرات مستقبلية أيضًا. في الوقت نفسه، قد يشكل السياق السياسي السائد تحديات أمام تنفيذ هذا التعهد. ومن الجدير بالثناء أن وزارة المالية واصلت دفع إصلاحات الشفافية على الرغم من المقاومة التي أبدتها أقسام أخرى من الحكومة. ومن الممكن أن تحول مخاوف الفضاء المدني دون تعاون الحكومة مع المجتمع المدني وجهود المشاركة المدنية الأوسع.[18]

بالبناء على زخم الميزانية المفتوحة، يمكن للإصلاحيين النظر في الخطوات المقبلة لتعزيز المشاركة المدنية في عمليات الميزانية والمساءلة العمومية عن الرقابة على الميزانية. وتشمل الخطوات الممكنة لتحقيق هذه الغاية ما يلي:

- في إطار إعداد ميزانية المواطن بأشكال ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة، **يمكن دعوة ممثلين من مجموعة واحدة على الأقل من مجموعات الدفاع عن حقوق ذوي الإعاقة والاستماع إليهم وإدراج اقتراحاتهم بشكل هادف** في المشروع.
- يمكن للنهج التشاركي أن يرشد القرارات المتعلقة بكيفية نشر وتوزيع ميزانية المواطن حتى تصل إلى الجمهور. فهي لا تنشر حاليًا إلا على موقع وزارة المالية،[19] ومن شأن إدراجها في منصة الميزانية المفتوحة أن يضمن إمكانية العثور على هذه المعلومات، بحيث يتمكن المواطنون من تحديد موقع جميع المعلومات المتعلقة بالميزانية في مكان واحد. وتحقيقًا لهذه الغاية، يمكن لوزارة المالية **أن تجمع كل معلومات الميزانية في مكان مركزي على بوابة الميزانية المفتوحة،** مثل تقارير الميزانية الثلاثة عشر المبينة في المادة 46 من قانون الميزانية.
- تدرس وزارة المالية إمكانية **إدخال الميزنة المراعية للنوع الاجتماعي والميزنة المناخية.**[20] ويمكن أن توسع هذه المقترحات طموح هذا التعهد ونطاقه، خاصة وأنها مقترحات قدمها المجتمع المدني.[21] والأكثر طموحًا هو "التعميم المزدوج" في شكل ميزانية مناخية تراعي الفوارق بين الجنسين.[22] هنا أيضًا، قد يساعد النهج التشاركي في ضمان تلبية هذه التدخلات لاحتياجات المواطن الحقيقية. ويمكن للوزارة النظر في دعوة المنظمات التي تركز على قضايا المرأة والمخاوف المناخية والاستماع إليها.
- **تنظيم حملات توعية ومنتديات عامة** حول قضايا الميزانية **وتشجيع المواطنين على المشاركة النشطة،** بما يتيح وضع حجر الأساس لتوسيع نطاق المشاركة المدنية في إدارة الميزانية.
- **إنشاء أدوات إلكترونية ومنصات تشاركية للسماح للمواطنين بمراقبة الإنفاق العام وإبداء الملاحظات حول سياسات المالية العمومية.** ويمكن تصميم منصة "ميزانيتنا" بشكل يسمح بتسهيل إدماج آليات التفاعل التشاركي وإبداء الملاحظات بشأن الميزانية في وقت لاحق.

التعهد عدد 4: تعزيز الشفافية على مستوى المشاريع العمومية [سوليدار تونس]

للحصول على وصف كامل، انظر التعهد عدد 4 في خطة العمل الوطنية لتونس 2023–2025.

السياق والأهداف

يتميز التعهد عدد 4 بنيّته إنشاء مرصد مصمم لتوليد بيانات مفتوحة عن المشاريع العمومية واستخدام البيانات المفتوحة لتحسين البرامج العمومية في المحافظات المحرومة والمشاريع الوطنية لإدارة النفايات. وفيما أدت إدارة النفايات الصلبة دون المستوى الأمثل إلى مشاكل بيئية وصحية خطيرة، يستجيب هذا التعهد للقضايا ذات الأهمية الوطنية.[23]

تم إعطاء الأولوية لفتح البيانات باستمرار في مختلف خطط عمل الحكومة المفتوحة التونسية. وهذه هي المرة الأولى التي تكون فيها منظمة مجتمع مدني مسؤولة وحدها عن التنفيذ. اقترحت سوليدار هذا التعهد بناءً على أبحاث السياسات التي حددت الحاجة إلى "تزويد السلطات العمومية بأدوات ووسائل جديدة لتحسين تصميم السياسة العمومية".[24] وهكذا سعت إلى متابعة مشاريع تعزز ممارسة التحليل القائم على الأدلة، والتي تتطلب بطبيعتها توفير بيانات مركزية وموثوقة وقابلة لإعادة الاستخدام عن المشاريع الحكومية. تقدم الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والمعهد الديمقراطي الوطني التمويل والدعم الفني.

القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة

يهدف هذا التعهد إلى إنشاء مرصد للمشاريع والإصلاحات العمومية من خلال مشروعين تجريبيين على الصعيدين الوطني ودون الوطني. يركز المشروع التجريبي الوطني على إدارة النفايات، بينما يركز المشروع دون الوطني على المشاريع العمومية في ولاية جندوبة الريفية. وقد تم اختيار إدارة النفايات لأهميتها لكل من سكان الريف والحضر في العديد من الولايات وكذلك لتأثيرات إدارة النفايات على المجتمع والاقتصاد والصحة والبيئة واستخدام المياه.

ينطوي هذا الإصلاح على وجه التحديد على (1) إنشاء آلية لجمع البيانات المتعلقة بالمشاريع والإصلاحات العمومية وإنتاجها وتحديثها والتحقق من صحتها، (2) إنشاء آلية لتوليد المعرفة القائمة على البيانات، مثل التحليل القائم على الأدلة والتحليل المستند إلى البيانات، (3) تطوير منصة رقمية تسمح بمشاركة البيانات ومعالجتها من قبل جميع الأطراف، (4) إنشاء وتطوير مساحة للتبادل والتعاون. ويسعى المرصد إلى "تعزيز الشراكات مع الحكومة والإدارة ومختلف أصحاب المصلحة... [و] الهدف هو إنتاج تحليلات ودراسات دقيقة ونوعية لدعم تطوير السياسات العمومية ومراقبتها".[25]

قبل هذا التعهد، لم يكن لدى تونس منصة مركزية ليتتبع من خلالها المواطنون المشاريع العمومية، بل كانت السلطات والوزارات العمومية تنشر البيانات بشكل منفصل وبدرجات متفاوتة، ولكنها غالبًا ما كانت بالية و/أو غير قابلة لإعادة الاستخدام، و/أو لا تتمتع بصيغة مشتركة.[26] أما البوابة المركزية فتعتبر واعدة من حيث أنها تسهل على الباحثين عن المعلومات مثل السلطات العمومية أو الباحثين أو الخبراء تحديد موقع البيانات. ويمكن لمجموعة تعزيز البيانات المفتوحة في خطة العمل هذه أن تكمل هدف هذا التعهد، لا سيما من خلال نشر وزارة البيئة لبيانات إدارة النفايات. ويمكن أن يدعم النفاذ المشترك إلى المعلومة حول المشاريع العمومية والبيانات المفتوحة ذات الصلة المشاركة المطلعة والخطاب والتقييم المستنيرين من الرأي العام.

كان قد اكتمل بالفعل جمع البيانات وقت كتابة هذا التقرير، وكان إنتاج التحليلات القائمة على الأدلة جاريًا. فتم إطلاق المنصة الرقمية للمرصد التونسي للسياسات العمومية[27] خلال فعالية عامة في 24 تشرين/الأول أكتوبر 2024 بحضور أكثر من 100 شخص من الوكالات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.[28] وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2024،

أنشأت ورش العمل الإقليمية في القيروان ومدنين وقفصة وجندوبة ونابل مساحة للتبادل والتعاون، تلتها طاولة مستديرة في سوسة، بالإضافة إلى طاولة مستديرة حول إدارة النفايات في تونس العاصمة.[29] سعت هذه الفعليات إلى الوصول إلى منظمات المجتمع المدني المحلية خارج العاصمة حتى تتمكن من تعزيز المراقبة العمومية حول القضايا التي تختارها. لهذه الغاية، ركزت حلقات العمل هذه على كيفية الاستفادة من استخدام البيانات والمنصة الرقمية لبرنامج المرصد.[30]

يحصل المرصد التونسي للسياسات العمومية على البيانات المعدة للنشر عن طريق الإفصاح الاستباقي والتفاعلي من مصادر حكومية. وفي حين أن المؤسسات العمومية ملزمة بنشر المعلومات المطلوبة، الحاصلة على قرار إيجابي، استباقيًا،[31] إلا أن هيئة النفاذ إلى المعلومة لا تملك سلطة الإنفاذ لإجبار إنتاج المعلومات أو مجموعات البيانات بشكل عام، ومن غير الواضح مدى امتثال الوكالات الحكومية لهذا الحكم. وللتعهد عدد 5 في هذه الخطة القدرة على سد هذه الفجوة من خلال إنشاء إطار تقييمي للهيئة.

تم اعتبار هذا التعهد واعدًا في ضوء المشاركة الكبيرة للمجتمع المدني وتركيزه على قضايا السياسة العمومية البارزة، مثل إدارة النفايات والتنمية الريفية. ويعطي المرصد الأولوية للعمل مع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي للمساعدة في إجراء تقييمات أكثر جدوى لأثر المشاريع العمومية التي يرصدها.[32] وقد تشمل النتائج البارزة لهذا التعهد أدلة على زيادة استخدامه من قبل منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وغيرها، خصوصًا في مواضيع إدارة النفايات أو القضايا ذات الأهمية الإقليمية في جندوبة، للمشاركة في صنع القرار الحكومي والنقاش العام، وكذلك في تقييمات الأطراف الثالثة للمشاريع العمومية بخلاف تلك المحددة كجزء من هذا التعهد.

الفرص والتحديات والتوصيات أثناء التنفيذ

بوصفه تعهدًا يقوده المجتمع المدني، فإن أحد التحديات التي قد تنشأ هو الاستدامة بعد فترة التنفيذ. وتحقيقًا لهذه الغاية، يمكن لسوليدار:

- الاستمرار في **إعطاء الأولوية للمشاركة الثابتة مع جميع أصحاب المصلحة**، لا سيما من الحكومة والقطاع الخاص.
- **وضع استراتيجية انسحاب تمهيدًا لتولّي الحكومة** إدارة صندوق مستقل أو عام أو عام وخاص للبيانات.
- بانتظار التنفيذ الناجح في جندوبة، يمكن دفع هذا التعهد عن طريق تكرار النهج وتكييفه حسب الضرورة في المناطق الأخرى المحرومة من الخدمات.
- النظر في كيفية تسخير المرصد **للمشاركة العمومية في رصد تنفيذ المشاريع العمومية.** على سبيل المثال، قدمت ولاية كادونا النيجيرية منصة "عيون وآذان" حيث يمكن للمواطنين إبداء الملاحظات حول حالة المشاريع العمومية التي يتم تنفيذها في المناطق الريفية، حيث كانت الرقابة الحكومية صعبة.[33] ثم قامت حكومة نيجيريا بتكرار هذه المنصة على المستوى الاتحادي، ونشرت معلومات عن مشاريع البنية التحتية الكبيرة ومكّنت الجمهور من طرح الأسئلة وتحميل التعليقات والصور لدعم جهود الرصد.[34]

التعهدان عدد 6 و7: تعزيز مسار فتح البيانات العمومية [وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة ووزارة البيئة]

للاطلاع على وصف كامل، انظر التعهدان عدد 6 و7 في خطة العمل الوطنية لتونس 2023–2025.

السياق والأهداف

تستفيد إصلاحات البيانات المفتوحة في تونس من الأولوية التي تعطيها الحكومة (وتحديدًا فريق شراكة الحكومة المفتوحة في تونس) والمجتمع المدني – مدعومة بالدعم الفني من الشركاء الدوليين. وقد أدى إصدار المنشور عدد 4 بتاريخ 21 شباط/فبراير 2024 حول مسار فتح البيانات إلى دفع التقدم كونه حدّد الأولويات ووجّه الاتجاه الاستراتيجي للعمل.[35] إذ يوسع هذا المرسوم الجهود السابقة لتعزيز الإطار التنظيمي للبيانات المفتوحة، مثل الأمر الحكومي عدد 3 لسنة 2021 المتعلق بالبيانات العمومية المفتوحة.

يستند هذا المسار إلى جهود فتح البيانات في خطط العمل السابقة.[36] وقد تم إطلاق نسخة محدثة من البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة في آذار/مارس 2023، بينما كانت عملية جرد البيانات ذات الأولوية عبر الوزارات جارية منذ الخطة السابقة. وتماشيًا مع تفعيل الأمر الحكومي عدد 4، يشمل هذا المسار جميع الهياكل العمومية على مختلف المستويات الإدارية، بما في ذلك الوزارات والبلديات. ويهدف التعهد عدد 6 إلى زيادة استخدام البيانات المفتوحة، بينما يركز التعهد عدد 7 على تعزيز نشر البيانات المفتوحة لوزارة البيئة.

القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة

يسعى التعهد عدد 6 إلى إنشاء قاعدة مستخدمين أكثر انخراطًا وإلمامًا بالبيانات بحيث يتم استخدام البيانات بشكل أكثر فعالية للمنفعة العمومية.[37] وتشمل الأنشطة (1) جرد البيانات الموجودة؛ (2) وضع وإطلاق استراتيجية وطنية لمعالجة نقص استخدام البيانات؛ (3) وضع إطار عمل مخصص للرصد والتقييم للبرنامج الوطني للبيانات العمومية المفتوحة وإصدار تقرير عام عن نتائجه.

على الرغم من الجهود الجارية، لا يزال وضع الاستخدام العام للبيانات المفتوحة التي تنشرها الحكومة محدودًا في الوقت الحالي، حيث اعتبر أن النقص في نشر البيانات المهمة بتنسيقات مفتوحة متسقة يشكل عقبة أمام الاستخدام العام. وقد تم تحديد بعض فئات البيانات التي لها الأولوية في الإفصاح، مع أن الحاجة تدعو إلى العمل بشكل أكبر على ترتيب الفئات بحسب الأولوية. على سبيل المثال، تم اعتبار البيانات الجغرافية مفيدة للتطبيقات التي تتطلب بيانات جغرافية اقتصادية، ما يساعد بدوره الاستثمار والشركات الناشئة وخدمات النقل العام. ومن شأن البيانات الاجتماعية أن تساعد الباحثين والأكاديميين والمجتمع المدني من خلال تبسيط عملهم. وبالمثل، سيتم تعزيز البيانات المخصصة للصحافيين – ما يسهّل التصوير الذي يجعل المعلومات أكثر سهولة وفائدة.[38] علاوة على ذلك، يمكن للباحثين عن المعلومات من خلال هذا الموقع طلب نشر مجموعات بيانات محددة من شأنها تحسين مدى ملاءمة المعلومات المنشورة لاحتياجات المستخدمين.

وقد أفاد أحد شركاء المجتمع المدني بأن الدعم الفني لجرد البيانات موجود وأنه سيتم توفير دعم لاحق لمبادرات البيانات المفتوحة.[39] وفقًا لوحدة الإدارة الإلكترونية، تم توفير نظام لإدارة جرد البيانات العمومية للوكالات الحكومية في حزيران/يونيو 2022. وبحلول نهاية عام 2023، أفادت وحدة الإدارة الإلكترونية عن تسجيل أكثر من 40 جهة عمومية في النظام تعمل على

تحديد البيانات وجردها. كما تم تقديم دورات تدريبية للوزارات لجرد البيانات واستخدام النظام، حيث حددت الكيانات العمومية حوالي 296 مجموعة بيانات.[40]

اعتبارًا من تموز/يوليو 2024، تضمنت البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة 2,493 مجموعة بيانات عبر 24 مجالًا للسياسات من 193 مصدرًا منتجًا للبيانات. يتوفر أكبر عدد من مجموعات البيانات في مجالات الزراعة والموارد والشؤون المحلية والصناعة والتعدين والطاقة والثقافة، ولكن لا توجد مجموعات بيانات متاحة في مجالات المالية والأسرة والمرأة والعدالة وحقوق الإنسان والتكنولوجيا والشؤون الخارجية والهجرة وممتلكات الدولة وشؤون الأراضي. ويمكن للمستخدمين طلب البيانات أو الإبلاغ عن أمثلة على حالات الاستخدام أو الإبلاغ عن مشكلة.[41] يفيد الموقع عن 239 مستخدمًا مسجلًا ويسلط الضوء على ستة أمثلة على استخدام البيانات. وتشمل حالات إعادة الاستخدام بيانات مصورة وأدوات أنشأها القطاع الخاص لقطاع النقل، وأخرى أنشأتها منصة المجتمع المدني لتوحيد البيانات المفتوحة، وأخرى من الوكالات الحكومية وتتعلق بعمليات هطول الأمطار والسدود.[42] كما استضافت وحدة الإدارة الإلكترونية ووزارات الصحة والشؤون الاجتماعية والتعليم سابقًا النسخة الثانية من المسابقة الوطنية حول إعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة OpenGovDataHack في آذار/مارس 2023 لتشجيع الاستخدام الإبداعي للبيانات المفتوحة.[43]

نظّم برنامج دعم الحكومة المفتوحة في الدول الأفريقية الفرنكوفونية (PAGOF) ورش عمل لتبادل المعرفة أسفرت عن مناقشات حول التحديات التي يواجهها منتجو البيانات واحتياجات المستخدمين (وإعادة الاستخدام)، بما فيها القضايا القانونية والتقنية وغيرها. ساعد ذلك في تحديد احتياجات مستخدمي البيانات، أمثال مراكز الفكر ووسائل الإعلام والمجتمع المدني.[44] وقد تم الأخذ بالمواد المستمدة من ورش العمل عند إعداد المنشور عدد 4 المؤرخ 21 شباط/فبراير 2024. وأسفرت النتائج المجمعة من ورش العمل عن ست وثائق تمت مشاركتها مع أصحاب المصلحة، لتكون بمثابة المادة الأساسية للاستراتيجية.

في المقابل، يسعى التعهد عدد 7 إلى تعزيز ممارسات وبوابة البيانات المفتوحة لوزارة البيئة. وتشمل أنشطة هذا التعهد: (1) إجراء جرد للبيانات التي تحتفظ بها الوزارة أو تلك التي تحتفظ بها الجهات التي تقدم تقاريرها إلى الوزارة، (2) تحديد مجموعات البيانات التي لها أولوية النشر، (3) وضع خطة عمل لبرنامج بيانات الوزارة، (4) إعادة تصميم بوابة البيانات المفتوحة للوزارة. الهدف من هذه الأنشطة هو جمع وتوحيد البيانات والمؤشرات التي تقوم الوزارة بمشاركتها ونشرها بانتظام عبر منصات ووسائل إعلام مختلفة حتى يتمكن الباحثون عن المعلومات من الوصول بسهولة إلى البيانات البيئية الموثوقة في مكان واحد.[45]

تضم البوابة الحالية للمعلومات البيئية التابعة لوزارة البيئة، التي تم إطلاقها في أيار/مايو 2017، 42 مجموعة بيانات عبر سبعةٍ من مجالات السياسات من خمسة منتجي بيانات اعتبارًا من كانون الأول/ديسمبر 2024.[46] ولكنها لا تغطي سوى البيانات حتى عام 2019، والتي تتعلق بأغلبها بتغير المناخ والتنمية المستدامة والموارد المائية والصرف الصحي ونوعية الحياة وإدارة النفايات ومكافحة التصحر. ولا تتوفر بيانات عن الزراعة والصيد البحري والسياحة والأراضي الرطبة والسواحل وآليات مكافحة التلوث والصحة والبيئة والإدارة المستدامة لموارد التربة والأراضي الزراعية. في هذا الإطار، يوفر الموقع الفرصة لطلب البيانات، ولكن لا يبدو أنه يبلّغ عن أمثلة لحالات الاستخدام أو يسمح للمستخدمين بالإبلاغ عن مشكلة.

في وقت كتابة هذا التقرير، كانت الوزارة قد أحرزت تقدمًا نحو بلوغ محطات رئيسية في خطة العمل، حيث أفادت أن " المنظمات غير الحكومية تحققت من صحة جرد جميع البيانات التي أنتجتها وجمعتها [الوزارة]".[47] بالإضافة إلى ذلك، تم استخراج مجموعات البيانات وتحسينها بما يتماشى مع بروتوكول البيانات المفتوحة والمبادئ التوجيهية ذات الصلة، تمهيدًا لنشرها. وسوف تقترح

خطة عمل برنامج البيانات المفتوحة، التي كان من المقرر تطويرها بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر 2024، التحسينات المحددة التي سيتم إجراؤها على البوابة.[48] ومن بين هذه المقترحات، سيسمح مقترح لشركاء الوزارة (بما في ذلك الشركاء غير الحكوميين) باقتراح مجموعات البيانات أو تحديثها.[49]

وقد سلط مندوب من المجتمع المدني الضوء على أن وزارة البيئة تتميز بين الهياكل الحكومية الأخرى في تونس بتنفيذها إصلاحات في مجال البيانات المفتوحة، مشيرًا إلى أنها "فريدة من نوعها للقيام بذلك بمبادرة منها".[50] يحفز التعاون الدولي والاتفاقيات الدولية القائمة بين الوزارة والوكالات نشر البيانات البيئية الموثوقة والتي يسهل الوصول إليها،[51] وتحديدًا مع "العديد من الجهات المانحة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية بشأن القضايا البيئية مثل الكوارث والتصحر والتنوع البيولوجي وتغير المناخ، [... ما يعني أن الوزارة مدعوة إلى تبادل ونشر البيانات المتعلقة بهذه القضايا]".[52] وقد خصصت الوزارة موارد مالية وبشرية لهذا الإصلاح[53] وتلقت الدعم من وحدة الإدارة الإلكترونية[54] التي سهلت إشراك أصحاب المصلحة وتنظيم دورات تدريبية حول كيفية إجراء الجرد، فضلًا عن المساعدة في وضع الشروط المرجعية لخطة العمل الداخلية للوزارة.[55]

يتمتع هذا المسار بقدرة متواضعة على زيادة توفر البيانات الحكومية المفتوحة وقابلية استخدامها. ومن شأن وضع وإطلاق استراتيجية وطنية لتعزيز استخدام البيانات أن يوفر المزيد من التوجيه والإرشاد حول معالجة تحدٍّ كبير يعدّ أساسيًا لتفعيل إمكانات الشفافية الكامنة في إصلاحات البيانات المفتوحة. وقد يؤدي وضع إطار مخصص للرصد والتقييم، إلى جانب نشر تقرير يستند إلى نتائجه، إلى توليد المعرفة حول حالة تنفيذ الاستراتيجية. ويمكن أن تشمل النتائج الكبيرة لهذا التعهد أدلة على ازدياد وتيرة استخدام المجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وغيرها للبيانات المفتوحة من أجل المشاركة في كل من صنع القرار الحكومي والنقاش العام، وكذلك في تقييمات الأطراف الثالثة للمشاريع العمومية.

الفرص والتحديات والتوصيات أثناء التنفيذ

اعتمد رواد الإصلاح نهجًا تشاركيًا في المراحل الأولى من هذا التعهد. فقد أعرب المجتمع المدني عن رغبته في التعاون والتواصل للاستمرار بضمان توافق البيانات المنشورة مع احتياجات المستخدمين وأولوياتهم.[56] وقد يكفل التواصل أيضًا أن يكون الجمهور على علمٍ بصدور مجموعات جديدة من البيانات. أما التحديات التي تواجه نشر بيانات الوزارات فتشمل عدم وضوح الإطار القانوني بشكل يؤدي إلى مخاوف بشأن انتهاك قواعد سرية الدولة، وغياب المعايير الموضوعية لتصنيف مستويات مجموعات البيانات. وهذا يسلط الضوء على فرصة **مواصلة تثقيف الوزارات بشأن واجباتها المتعلقة بالبيانات المفتوحة والحق في الحصول على المعلومة.**

كما أن محدودية الموارد المالية والبشرية قد تتسبب بعدم تكافؤ التنفيذ، سيما وأن بعض الوزارات خصصت مراكز تنسيق إدارية ولكن العديد من الوزارات الأخرى لم تتخذ الخطوة نفسها.[57] ولما كان موظف واحد في وحدة الإدارة الإلكترونية مسؤولًا عن حافظة البيانات المفتوحة في العديد من الوزارات، يحد ذلك من التنسيق بين مختلف أطراف الحكومة. في ضوء ذلك، يمكن لوحدة الإدارة الإلكترونية وشركائها **إعطاء الأولوية للجهود التي تتماشى مع متطلبات المستخدمين من البيانات** وحيث يكون لدى الوكالات بنية تحتية ما لتسهيل الكشف عن البيانات. ومن الممكن استخلاص الدروس نتيجةً لذلك لتسترشد بها عملية التنفيذ في الوكالات الأخرى.

التعهدان عدد 8 و9: تعزيز الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي. [وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة، وزارة الداخلية، وزارة الشباب والرياضة، وجمعية "مارس حقك"]

للاطلاع على وصف كامل، انظر التعهدان عدد 8 و9 في خطة العمل الوطنية لتونس 2023–2025.

السياق والأهداف

تتبنى تونس الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي في مختلف خطط العمل. فقد أدت التعهدات السابقة إلى وضع خطط للحكومة المفتوحة على المستوى المحلي بالإضافة إلى خطط عمل للشباب.[58] وتستمر هذه الإصلاحات في خطة العمل الخامسة بقيادة وحدة الإدارة الإلكترونية وشركاء المجتمع المدني بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ). ويسعى التعهد عدد 8 إلى اختيار 10 بلديات إضافية ودعمها في وضع خطط عمل للحكومة المفتوحة، في حين يهدف التعهد عدد 9 إلى دعم التعاون مع الشباب والنساء على المستوى البلدي لتحديد وتنفيذ مشاريع التنمية المحلية. ويتبين من هذا التركيز الواضح والصريح على المرأة في التعهد عدد 9 أن هذه هي المرة الأولى التي تدرج فيها تونس الاعتبارات الجنسانية في خطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة.

إنّ فتح الحكومة على المستوى المحلي كفيل بتحسين العلاقات بين المواطنين والدولة، فالشعب يتفاعل في أغلب الأحيان مع الحكومة المحلية ويتلقى الخدمات منها. من هنا، يسعى التعهد عدد 9 على وجه التحديد إلى إشراك الشباب، الذين لم تتوفر لهم في السابق إلا فرص محدودة للمشاركة في صنع القرار الحكومي. وعلى الرغم من بعض التقدم المحرز في الآونة الأخيرة، لا تزال المرأة التونسية تواجه حواجز اجتماعية وسياسية واقتصادية.[59] ويعدّ توسيع المشاركة المدنية للمرأة قضية بارزة بشكل خاص بعد التعديلات الدستورية لعام 2022 التي ألغت الأحكام الخاصة بالتمثيل المتساوي بين الجنسين.[60] لذا يوفر التعهدان 8 و9 فرصًا ملموسة، وإن كانت متواضعة، للمشاركة المدنية في بعضٍ من البلديات التونسية البالغ عددها 350 بلدية.

القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة

يهدف هذا المسار إلى توسيع عمليات الحكومة المفتوحة في الحكومة البلدية وتمكين الشباب والنساء من تصميم ورصد المشاريع العمومية على المستوى المحلي. وقد تم تصميم مسار التعهد هذا لتوسيع الجهود السابقة من خلال (1) تنظيم ورشة عمل لجمع التعليقات حول تجارب البلديات التي شاركت في خطة العمل السابقة، (2) اختيار عشر بلديات لوضع خطط عمل للحكومة المفتوحة، (3) استهداف خمس بلديات لدعم إنشاء مشاريع مشتركة مع النساء والشباب.[61]

في دورات خطط العمل السابقة، تم اختيار بلديات قرطاج وحمام الشط ودار شعبان وزاوية سوسة والزريبة والرقاب والسواسي وقابس ودعمها لتطوير خطط عملها الخاصة للحكومة المفتوحة.[62] وخلال خطة العمل الرابعة، تم اختيار 12 بلدية (حمام الشط وقابس ودار شعبان والزريبة وزاوية سوسة وقرطاج والمتلوي وسيدي بورويس وتبرسق وغزالة والنفيضة وبشري فطناسة نقة) ودعمها لوضع خطط عمل للشباب. وقد ساهمت هذه التعهدات في انضمام بلديات الرقاب وقرطاج والزريبة والكاف ودار شعبان الفهري إلى عضوية الحكومة المفتوحة المحلية.[63]

حتى تموز/يوليو 2024، لم يتم تحديد معايير اختيار البلديات رسميًا وبقيت خاضعة للتوافق بين وحدة الإدارة الإلكترونية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والوكالات الفرعية ذات الصلة التابعة لوزارة الداخلية. وتشمل المعايير الأولية التنوع الجغرافي، وفهم مبادئ الحكومة المفتوحة، والاستعداد الواضح للعمل ضمن نهج تشاركي، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وفهم مبادئ

التحول الرقمي.[64] وأشار ممثل وحدة الإدارة الإلكترونية إلى أن البلديات المختارة بموجب التعهدين 8 و9 قد تتداخل مع أن ذلك لن يكون هدفًا مقصودًا.[65] وهذا مشابه لخطة العمل السابقة ويشير إلى وجود توازن بين اتساع نطاق المشاركة وعمق الدعم المقدم للبلديات.

لدى هذه المجموعة قدرة متواضعة على مواصلة تعزيز المشاركة المدنية على مستوى البلديات، لا سيما بين الفئات المهمشة. فقد واصلت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي تقديم الدعم الفني المالي المتسق للمشاريع والبلديات. وثبت أن شراكتها مع وحدة الإدارة الإلكترونية هي شراكة قوية مبنية على تعاون طويل الأمد. كما تم تسليط الضوء على الشركاء من المجتمع المدني باعتبارهم قوة استقرار في سياق تغييرات الحكم المحلي بسبب خفّتهم في العمل ونهجهم التعاوني في التكيف مع الظروف المتغيرة بسرعة، فضلًا عن الخبرات الكبيرة والمعرفة المحلية المتعمقة التي يتمتعون بها.[66]

من شأن الأدلة على النتائج المبكرة الكبيرة أن تشمل عددًا أكبر من الشباب والنساء المشاركين في صنع السياسات، ولا سيما الشابات. ومن المفترض أن يؤدي ذلك إلى تحديد وتنفيذ الإصلاحات التي تعتبر مهمة للشباب التونسي. كما أن براهين النتائج قد تشمل أيضًا دلالة على أن تنفيذ خطط العمل البلدية قد أعطى طابعًا مؤسسيًا للشفافية أو المساءلة أو المشاركة في الحكومات البلدية. ويمكن أن تشير الزيادة في عدد المجالس المحلية التي تتقدم بطلب الانضمام إلى المجموعة المحلية لشراكة الحكومة المفتوحة، وتلك التي يتم قبولها، إلى نتائج مبكرة كبيرة. على المدى الطويل، يوفر توطيد الحكومة المفتوحة على مستوى البلديات الفرصة لتقريب الحكومة المفتوحة من المواطنين وتحسين تقديم الخدمات العمومية، وهو أمر مهم بشكل خاص في سياق اللامركزية الإدارية حيث تتولى الهياكل المحلية تقديم الخدمات العمومية الرئيسية.[67]

الفرص والتحديات والتوصيات أثناء التنفيذ[68]

إن الخطوة المحورية لتحقيق قدرات هذا التعهد هو استمرار **الحكومة التونسية والشركاء في العمل مع المجالس المحلية التي تنفذ الإصلاحات وتقديم الدعم الفني اللازم لها**. شكلت إعادة التنظيم الإداري – بما في ذلك حل المجالس البلدية حتى إجراء انتخابات جديدة وظهور هياكل حكم محلية جديدة – تحديًا للشركاء في المشروع.[69] فقد أفاد أحد ممثلي المجتمع المدني أن "آثار هذا التغيير لا تزال ملموسة، وتتطلب التكيف المستمر والتعلم للتعاون ضمن إطار مبادرات الحوكمة التشاركية".[70] ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة نظرًا إلى أن اختصاصات المجالس البلدية والمجالس المحلية الجديدة لا تزال غير محددة.[71]

وتشجع وحدة الإدارة الإلكترونية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي على **مواصلة الاستثمار في بناء القدرات والعلاقات**. فهذه الأمور ضرورية لضمان وجود زخم للإصلاحات في سياق تشغيلي مليء بالتحديات، فضلًا عن القدرة على تحديد المشاكل المحتملة في طرح الحلول وبالتالي صياغتها، لا سيما في ضوء الموارد المالية والبشرية المحدودة للمجالس المحلية. وهنا توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بأن يعطي شركاء المشروع **الأولوية لإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة النساء والشباب على المستوى المحلي** بحيث تستمر هذه الهياكل إلى ما بعد انتهاء تمويل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وتنسيق وحدة الإدارة الإلكترونية.

التعهدات الأخرى

تتم أدناه مناقشة التعهدات الأخرى التي لم تعتبرها آلية إعداد التقارير المستقلة واعدة. تقدم هذه المراجعة توصيات للمساهمة في عملية التعلم والتنفيذ لهذه التعهدات. إن الافتقار إلى منظور الحكومة المفتوحة (التعهدات عدد 2 و3 و11 و12) وضعف القدرة على تحقيق النتائج (التعهدات عدد 5 و10 و13 و15) – لا سيما في السياق التونسي الحالي – هما الخاصيتان الأساسيتان للتعهدات التي يتم اعتبارها غير واعدة.

يسهم التعهد عدد 5 بتعزيز النشر التلقائي للمعلومة في دعم الجهود المماثلة في خطط العمل السابقة.[72] فقد اقترحت منظمات المجتمع المدني هذا التعهد لمعالجة التصور السائد بين المسؤولين الحكوميين بأن تحسين ممارسات النفاذ إلى المعلومة لا يعني سوى تحسين النشر التفاعلي.[73] وبالتالي، يسعى هذا التعهد إلى تعزيز رصد هيئة النفاذ إلى المعلومة لمقتضيات النشر الاستباقي وتطبيقها. ويهدف إلى تطبيق منهجية ونظام إلكتروني لتحديد مدى امتثال الجهات الحكومية لمتطلبات النشر الاستباقي المطبقة. في حين أن هذا التعهد ينطوي على قدرات متواضعة على تحقيق النتائج، يقتصر طموحه على تطوير الإطار التقييمي لهيئة النفاذ إلى المعلومة. لكن هذه المعالم الرئيسية لا تزيد بشكل مباشر من إمكانية وصول الجمهور التونسي إلى المعلومات وفق الصيغة الراهنة. أما إذا شمل الإصلاح أنشطة تستخدم نتائج التقييم لفرض متطلبات النشر الاستباقية، فيمكن بذلك زيادة طموح هذا الإصلاح.

تم تصميم التعهدين عدد 10 و13 لتعزيز المشاركة المدنية. يسعى التعهد عدد 10 إلى تقوية أدوات المشاركة المدنية الرقمية مثل البوابة الوطنية للمشاركة الإلكترونية e-participation.tn وبوابة "ء-مواطن" e-people.gov.tn. أما التعهد عدد 13 فيهدف إلى إعداد دليل لمنظمات المجتمع المدني حول اللوائح والامتثال للأطر الضريبية والضمان الاجتماعي والأطر الأخرى. على الرغم من الأهداف الإيجابية، ليست القدرة على تحقيق النتائج لدى هذين التعهدين واضحة في السياق الأوسع لإغلاق الفضاء المدني والتراجع في حرية تكوين الجمعيات والتعبير.[74] نتيجة لذلك، من غير المرجح أن تحقق هذه المعالم أهدافها المتمثلة في تعزيز المشاركة المدنية ضمن سياق أوسع وصعب.[75] يمكن للإصلاحيين التونسيين في الحكومة المفتوحة أن يفكروا بشكل استراتيجي في الأنشطة الممكنة لحماية حرية التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير، فضلًا عن العمل على تصحيح درجة تونس في فحص قيم شراكة الحكومة المفتوحة.[76] يمكن أن تسعى مثل هذه الأنشطة إلى الحد من التدخل غير المبرر في عمليات منظمات المجتمع المدني، وضمان استمرار الوصول إلى التمويل المحلي والدولي، ودعم حرية التعبير للمجتمع المدني ووسائل الإعلام، بما في ذلك في الفضاء الإلكتروني.[77]

تفتقر أربعة تعهدات (2 و3 و11 و14) إلى منظور قوي للحكومة المفتوحة بصيغتها الخطية الراهنة. إن التركيز على إدارة المياه والحوكمة في التعهدين عدد 2 و3 جدير بالثناء نظرًا لكونه قضية وطنية بارزة. ولكن يمكن أن يكتسب أهمية أكبر، مثلًا من خلال إدراج أنشطة تنشر المعلومات عن إدارة المياه التي تهم الجمهور أو أنشطة تنشئ قنوات لمشاركة المجتمع المدني في إدارة المياه. ويكافح التعهدان عدد 11 و12 الفساد ويعززان النزاهة في القطاع العام من خلال الأنشطة التي تركز في المقام الأول، إن لم يكن حصرًا، على العمليات الحكومية الداخلية. والنقطة الإيجابية هي وجود النية بتوفير وحدات تدريبية حول مكافحة الفساد والنزاهة أيضًا للمجتمع المدني، بما في ذلك وسائط الإعلام والقطاع العام.[78] إذا سمح التنفيذ للجمهور بمساءلة الحكومة بشكل أفضل من خلال الإبلاغ عن حالات الفساد المشتبه بها، فقد يكون هذا الإصلاح وثيق الصلة بالحكومة المفتوحة.

[1] انظر "نشر تقارير الموازنة" في: "تونس، خطة العمل الوطنية الأولى، 2014–2016"، *الحكومة التونسية*، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2015، https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-first-action-plan-2014-16؛ "تكريس الشفافية المالية" في: "خطة

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

العمل الوطنية الثانية لتونس 2016–2018"، *الحكومة التونسية*، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، https:// www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-second-national-action-plan-2016-2018. "الموازنة التشاركية" في: "خطة عمل تونس 2018–2020"، *الحكومة التونسية*، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، https://www.opengovpartnership.org/ documents/tunisia-action-plan-2018-2020؛ ترسيخ الشفافية المالية" في: "خطة عمل تونس 2021–2023"، *الحكومة التونسية*، 6 آب/أغسطس 2021، https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-action-plan-2021-2023.

[2] "التعهد عدد 4: "تكريس الشفافية المالية"، *الحكومة التونسية*، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021، http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2021/10/14/engagement-4-consacrer-la-transparence-financiere.

[3] ممثل المنظمة الدولية، مراسلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 20 آب/أغسطس 2024.

[4] "درجات الأهلية لشراكة الحكومة المفتوحة لعام 2024– عامة"، *شراكة الحكومة المفتوحة*، 3 تموز/يوليو 2024، https://docs.google.com/spreadsheets/d/1xOIX3xGcwHYnjY5lG1ceV6f9Rtj6JwmMa5x8e41WB0I/edit.

[5] كان إصدار قانون الميزانية الأساسي عدد 15 لسنة 2019 جزءًا من تعهد الميزانية التشاركية في خطة العمل الوطنية الثالثة، انظر: "خطة العمل الوطنية لتونس 2020–2021"، *الحكومة التونسية*.

[6] انظر المادة 46 في: "القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المتعلق بقانون الميزانية الأساسي"، *الحكومة التونسية*، 13 شباط/فبراير 2019، https://legislation-securite.tn/latest-laws/loi-organique-n-2019-15-du-13-fevrier-2019-relative-a-la-loi-organique-du-budget، والتي تشمل: تقرير ميزانية الدولة، الإطار العام للميزانية المتوسطة الأجل وتوزيعها القطاعي، والرصيد الكلي لميزانية الدولة، وجدول عمليات تمويل الميزانية، وملاحظات توضيحية تفصل النفقات لكل مهمة بحسب النوع والبرنامج والبرنامج الفرعي، ومشاريع الأداء السنوي بحسب المهمة لسنة الميزانية، وتحويلات الدولة إلى المؤسسات العامة والكيانات العامة غير الإدارية، وتقرير الدين العام، وتقرير عن المؤسسات العامة، وتقرير عن نشاط الصناديق الخاصة، وتقرير عن التوزيع الإقليمي للاستثمارات، وتقرير عن النفقات الضريبية والمزايا المالية الممنوحة، وتقرير عن المشاريع الاستثمارية المنفذة بموجب عقود الشراكة مع القطاع الخاص.

[7] عائشة قرافي، "تونس تقدم مشروع موازنتها المفتوحة: "ميزانيتنا"، *البنك الدولي*، 23 كانون الأول/ديسمبر 2015، https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/tunisia-open-budget-portal

[8] ممثل حكومي، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 22 أيار/مايو 2024.

[9] ممثل حكومي، مقابلة، 22 أيار/مايو.

[10] ممثل حكومي، مقابلة، 22 أيار/مايو.

[11] ممثل حكومي، مقابلة، 22 أيار/مايو.

[12] ممثل عن المجتمع المدني، مراسلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 18 حزيران/يونيو 2024.

[13] "تونس: مسح الموازنة المفتوحة 2021"، *شراكة الموازنة الدولية*، 2021، https://internationalbudget.org/ sites/default/files/country-surveys-pdfs/2021/open-budget-survey-tunisia-2021-ar.pdf؛ "نتائج البحث عن: ميزانية المواطن"، *وزارة المالية*، http://www.finances.gov.tn/fr/search/node?keys=budget%20citoyen&page=0

[14] ممثل عن المجتمع المدني، مراسلة، 18 حزيران/يونيو.

[15] ممثل عن المجتمع المدني، مراسلة، 18 حزيران/يونيو.

[16] ممثل حكومي، مقابلة، 22 أيار/مايو.

[17] ممثل عن المجتمع المدني، مراسلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 20 أيار/مايو 2024؛ ممثل عن المجتمع المدني، مراسلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 23 أيار/مايو 2024. ممثل عن المجتمع المدني، مراسلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 28 أيار/مايو 2024.

[18] "مشروع قانون جديد يهدد حرية تكوين الجمعيات"، *سيفيكوس*، 2 ديسمبر/كانون الأول 2023، https://monitor.civicus.org/explore/new-draft-law-threatens-freedom-of-association. "حملة القمع المتصاعدة في تونس: تعرّض مناهضة العنصرية والنشاط الحقوقي للمهاجرين للهجوم"، *سيفيكوس*، 23 أيار/مايو 2024، https://lens.civicus.org/tunisias-escalating-crackdown.

[19] "مسح الموازنة المفتوحة 2019: استبيان تونس"، *شراكة الموازنة الدولية*، نيسان/أبريل 2020، https://internationalbudget.org/sites/default/files/2020-05/tunisia-202002150030.pdf.

[20] ممثل حكومي، مقابلة، 22 أيار/مايو.

[21] ممثل عن المجتمع المدني، مراسلة، 18 حزيران/يونيو.

[22] "فرص التنسيق بشأن إدماج النوع الاجتماعي وتغير المناخ في الميزانية والتمويل"، *المبادرة التعاونية لإصلاح الميزانية في أفريقيا*، 2021، https://www.cabri-sbo.org/en/publications/opportunities-for-coordinating-the-integration-of-gender-and-climate-change-into-budgeting-and-finance.

[23] ميسم مرزوقي، "إصلاح إدارة النفايات البلدية في تونس: التحديات والحلول المحتملة"، *حلول*، 16 أيار/مايو 2023، https://houloul.org/en/2023/05/16/reforming-tunisias-municipal-waste-management-challenges-and-potential-solutions

[24] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 19 حزيران/يونيو 2024.

[25] "المرصد التونسي للسياسات العمومية يبصر النور"، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2024، *L'Économiste Maghrébin*، https://www.leconomistemaghrebin.com/2024/10/21/lobservatoire-tunisien-des-politiques-publiques-voit-le-jour

[26] "خطة العمل الوطنية لتونس 2023–2025"، *الحكومة التونسية*، كانون الأول/ديسمبر 2023، https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-action-plan-2023-2025-december.

[27] "من نحن"، *المرصد التونسي للسياسات العمومية*، https://otpp.tn

[28] نزار الحاجبي، "الإطلاق الرسمي للمرصد التونسي للسياسات العمومية: تعزيز ثقة المواطنين في الإدارة"، *لا بريس*، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2024، https://lapresse.tn/2024/10/24/lancement-officiel-de-lobservatoire-tunisien-des-politiques-publiques-renforcer-la-confiance-des-citoyens-dans-ladministration؛ ممثل عن المجتمع المدني، تعليقات المراجعة ما قبل النشر، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024.

[29] ممثل عن المجتمع المدني، تعليقات المراجعة ما قبل النشر.

[30] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة، 19 حزيران/يونيو.

[31] "حماية وتعزيز الفضاء المدني: تعزيز التوافق مع المعايير والإرشادات الدولية"، *منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*، 16 كانون الأول/ديسمبر 2022، https://doi.org/10.1787/d234e975-en، 140.

[32] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة، 19 حزيران/يونيو.

[33] ستيفاني بلوما وأيدان إياكوزي وسعيد تفيدة، "عندما تعمل عيون الحكومة وسنواتها على تحسين مشاريع البنية التحتية العمومية"، *أصوات الحكومة المفتوحة*، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، https://www.opengovpartnership.org/stories/when-a-governments-eyes-and-ears-improve-public-services.

[34] "Tracka"، *حكومة نيجيريا*، تم دخول الرابط في 20 كانون الأول/ديسمبر 2024، https://tracka.ng.

[35] ممثل عن المجتمع المدني، مراسلة، 23 أيار/مايو.

[36] انظر التعهدات المتعلقة بتطوير بوابة بيانات مفتوحة بالإضافة إلى منصة بيانات مفتوحة مخصصة للمعلومات التي تتناول الاستثمار في قطاع النفط والمناجم في: "تونس، خطة العمل الوطنية الأولى، 2014–2016"، *الحكومة التونسية*؛ التعهدات المتعلقة باستكمال الإطار القانوني والتنظيمي للبيانات المفتوحة على المستوى الوطني، وإطار البيانات المفتوحة، وبيانات النقل المفتوحة في: "خطة العمل الوطنية لتونس 2018–2020"، *الحكومة التونسية*؛ التعهدات بتعزيز فتح البيانات العمومية، وتعزيز إعادة استخدام البيانات العمومية، وتحسين إمكانية النفاذ إلى البيانات العمومية من خلال تحديد المواصفات والتسميات المشتركة في: "خطة العمل الوطنية لتونس 2021–2023"، *الحكومة التونسية*.

[37] "تقرير نتائج آلية إعداد التقارير المستقلة: تونس 2021–2023"، *شراكة الحكومة المفتوحة*، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2024، https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-results-report-2021-2023.

[38] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 20 أيار/مايو 2024.

[39] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة، 20 أيار/مايو.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

[40] "تقرير نتائج آلية إعداد التقارير المستقلة: تونس 2021–2023"، *شراكة الحكومة المفتوحة*.

[41] "البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة"، *الحكومة التونسية*، https://www.data.gov.tn/fr.

[42] "إعادة استخدام البيانات"، *الحكومة التونسية*، https://www.data.gov.tn/fr/reutilisations-de-donnees.

[43] "تنظيم النسخة الثانية من المسابقة الوطنية حول إعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة OpenGovDataHack"، *الحكومة التونسية*، 19 آذار/مارس 2023، https://www.data.gov.tn/fr/actualit%C3%A9s/organisation-de-la-2%C3%A8me-%C3%A9dition-du-hackathon-national-opengovdatahack2023-sur-la-r%C3%A9utilisation-des-donn%C3%A9es-publiques-ouvertes.

[44] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة، 20 أيار/مايو.

[45] مسؤول حكومي، مراسلة مع باحث آلية إعداد التقارير المستقلة، 2 كانون الأول/ديسمبر 2024.

[46] "البيانات المفتوحة" وزارة البيئة في الحكومة التونسية، (تاريخ غير محدد)، https://opendata.biaa.tn/.

[47] مسؤول حكومي، مراسلة، 2 كانون الأول/ديسمبر.

[48] مسؤول حكومي، مراسلة، 2 كانون الأول/ديسمبر.

[49] مسؤول حكومي، مراسلة، 2 كانون الأول/ديسمبر.

[50] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة، 20 أيار/مايو.

[51] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة، 20 أيار/مايو.

[52] مسؤول حكومي، مراسلة، 2 كانون الأول/ديسمبر.

[53] مسؤول حكومي، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 10 تموز/يوليو 2024.

[54] مسؤول حكومي، مقابلة، 10 تموز/يوليو.

[55] مسؤول حكومي، مقابلة، 10 تموز/يوليو.

[56] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة، 20 أيار/مايو.

[57] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 23 أيار/مايو 2024.

[58] انظر التعهدات المتعلقة بتحسين شفافية وانفتاح الحكم المحلي وتطوير آليات جديدة لتعزيز التفاعل مع الشباب وتمكينهم من مواصلة الحوار حول السياسات العمومية في: "خطة العمل الوطنية الثانية لتونس 2016–2018"، *الحكومة التونسية*؛ التعهدات المتعلقة بتنفيذ مبادرات تطبيق شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي ومشاركة الشباب في: "خطة العمل الوطنية الثانية لتونس 2018–2020"، *الحكومة التونسية*؛ التعهدات المتعلقة بدعم الشفافية المالية على المستوى المحلي، وترسيخ مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي، وتعزيز دور الشباب في تصميم ومراقبة المشاريع العمومية على المستوى المحلي في: "خطة العمل الوطنية لتونس 2021–2023"، *الحكومة التونسية*.

[59] "المشهد الجنساني في تونس"، *البنك الدولي*، 1 نيسان/أبريل 2024، http://documents.worldbank.org/curated/en/099926407032239255/IDU1353468e31c8ad14bcc1827b17dc9b778b9b3.

[60] رحاب بوخياطية، "تونس: احتجاج نسوي ضد القانون الانتخابي"، *نواة*، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022، https://nawaat.org/2022/10/12/tunisie-tolle-feministe-contre-la-loi-electorale.

[61] مسؤول حكومي، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 17 أيار/مايو 2024.

[62] "التعهد عدد 11: تركيز شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي"، *الحكومة التونسية*، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=1329.

[63] "55 حكومة محلية تنضم إلى الشراكة الدولية للحكومة المفتوحة"، *شراكة الحكومة المفتوحة*، 16 نيسان/أبريل 2024، https://www.opengovpartnership.org/news/55-local-governments-join-international-partnership-on-open-government؛ "تقرير نتائج آلية إعداد التقارير المستقلة: تونس 2021–2023"، *شراكة الحكومة المفتوحة*.

[64] مسؤول حكومي، مقابلة، 10 تموز/يوليو.

[65] مسؤول حكومي، مقابلة، 10 تموز/يوليو.

[66] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 حزيران/يونيو 2024.

[67] أحد الأمثلة على ذلك هو إدارة النفايات الصلبة، التي "بدأت فيها تجربة تونس مع الإدارة اللامركزية للنفايات في عام 2018، عندما تولت البلديات مسؤولية جمع النفايات. كشفت عملية اللامركزية عن العديد من الفوائد [...] ولكن التنفيذ غير المكتمل لعمليات اللامركزية يترك البلديات معتمدة بشكل كبير على الدعم المالي من الدولة المركزية، الذي غالبًا ما يكون غير كافٍ، وعلى نقل المعدات، التي يعدّ بعضها غير مناسب لاحتياجات المجتمعات المحلية". لمزيد من المعلومات، انظر: وسيم شعبان، "الإدارة اللامركزية للنفايات في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دروس من تونس"، مركز *الدراسات الاستراتيجية والدولية*، 6 أيار/مايو 2021، https://www.csis.org/analysis/decentralized-waste-management-mena-countries-lessons-tunisia.

[68] لم تتمكن آلية إعداد التقارير المستقلة من التواصل مع منسق موظفي الخدمة المدنية بشأن التعهد عدد 8 في وزارة الداخلية، والذي اتصلت به آلية إعداد التقارير المستقلة مرتين عبر البريد الإلكتروني في 14 و21 أيار/مايو 2024. وقد طلبت الآلية المساعدة من فريق شراكة الحكومة المفتوحة في تونس لتسهيل الاتصال في 29 أيار/مايو 2024، وقد أكّد الاستلام في 30 أيار/مايو 2024. لا تتوفر معلومات عن رقم الهاتف على الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية.

[69] "أمر عدد 589"، *الحكومة التونسية*، 21 أيلول/سبتمبر 2023، www.iort.gov.tn. "تونس: الانتخابات البلدية ستجري، وفقًا لبوعسكر"، *لا بريس*، 1 كانون الأول/ديسمبر 2024، https://lapresse.tn/2024/12/01/les-elections-municipales-auront-bien-lieu-selon-bouasker.

[70] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة، 3 حزيران/يونيو.

[71] "ما هي الصلاحيات الحقيقية للمجالس المحلية؟" 31 كانون الأول/ديسمبر، *L'Économiste Maghrébin* https://www.leconomistemaghrebin.com/2023/12/31/tunisie-quelles-sont-les-vraies-prerogatives-des-conseils-locaux; "العمل البلدي: بين مطرقة القانون وسندان المواطن"، *لا بريس*، 5 أيلول/سبتمبر 2024، https://lapresse.tn/2024/09/05/action-municipale-entre-le-marteau-de-la-loi-et-lenclume-des-citoyens.

[72] تشمل هذه المبادرات استكمال الإطار التنظيمي لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة (2021) والحق في المعلومات (2018) وتحديث الإطار التنظيمي لإنفاذ الحق في النفاذ إلى المعلومة (2016).

[73] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 4 حزيران/يونيو 2024.

[74] "مشروع قانون جديد يهدد حرية تكوين الجمعيات"، *سيفيكوس*. "تونس: استيلاء الرئيس على السلطة يدوس على الديمقراطية وسيادة القانون"، *فريدوم هاوس*، 30 أيلول/سبتمبر 2021، https://freedomhouse.org/article/tunisia-presidents-power-grab-tramples-democracy-and-rule-law؛ "تونس: مشروع دستور سعيد اعتداءٌ على الضوابط والتوازنات والتعددية السياسية"، *فريدوم هاوس*، 22 تموز/يوليو 2022، https://freedomhouse.org/article/tunisia-saieds-draft-constitution-assault-checks-and-balances-political-pluralism؛ "مقترح قانون أساسي عدد 2023/027"، *البرلمان التونسي*، https://www.arp.tn/en_US/loi/project/3957.

[75] "حملة قمع على النقاد والصحافيين مع إحكام الرئيس سعيد قبضته على السلطة"، *سيفيكوس*، 13 آذار/مارس 2024، https://monitor.civicus.org/explore/crackdown-on-critics-and-journalists-as-president-sa%C3%AFed-cements-his-power-grab.

[76] "درجات أهلية شراكة الحكومة المفتوحة 2024– عامة"، *شراكة الحكومة المفتوحة*.

[77] "مشروع قانون جديد يهدد حرية تكوين الجمعيات"، *سيفيكوس*. "تونس: حملة قمعية ضد منظمات المجتمع المدني بعد أشهر من تصاعد العنف ضد المهاجرين واللاجئين"، *منظمة العفو الدولية*، 16 أيار/مايو 2024، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/05/tunisia-repressive-crackdown-on-civil-society-organizations-following-months-of-escalating-violence-against-migrants-and-refugees.

[78] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة، 20 أيار/مايو.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

القسم الثالث: المنهجية ومؤشرات آلية إعداد التقارير المستقلة

ليس الغرض من هذه المراجعة هو إجراء تقييم، بل إجراء مراجعة فنية سريعة ومستقلة لخصائص خطة العمل ونقاط القوة والتحديات التي تحددها آلية إعداد التقارير المستقلة من أجل إرشاد وتقوية عملية التنفيذ. لهذه الغاية، تسلط الآلية الضوء على التعهدات التي لها أعلى قدرات على تحقيق النتائج، أو أولوية عالية لأصحاب المصلحة في البلد، أو أولوية في سياق الحكومة الوطنية المفتوحة، أو مجموعة من هذه العوامل.

تشمل الوثائق الثلاث التي تنتجها آلية إعداد التقارير المستقلة خلال دورة خطة العمل الوطنية ما يلي:

- **موجز الإعداد التشاركي:** هو ملخص يسلط الضوء على الدروس المستمدة من تقارير آلية إعداد التقارير المستقلة السابقة لدعم عملية شراكة الحكومة المفتوحة في البلد وتصميم خطة العمل والتعلم بشكل عام.
- **مراجعة خطة العمل:** هي مراجعة فنية لخصائص خطة العمل ونقاط القوة والتحديات التي تحددها آلية إعداد التقارير المستقلة لإرشاد عملية تنفيذ أقوى.
- **تقرير النتائج:** تقييم شامل للتنفيذ يركز على النتائج على مستوى السياسات وكيفية حدوث التغييرات. كما يتحقق من الامتثال لقواعد شراكة الحكومة المفتوحة ويوجّه عملية المساءلة والتعلم على المدى الطويل.

في مراجعة خطة العمل، تتبع آلية إعداد التقارير المستقلة عملية تصفية وتجميع لتحديد الإصلاحات أو التعهدات الواعدة:

الخطوة الأولى: تحديد ما يمكن مراجعته بناءً على إمكانية التحقق من التعهد كما هو مكتوب في خطة العمل.

الخطوة الثانية: تحديد ما إذا كان التعهد له منظور الحكومة المفتوحة. هل هو ذو صلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة؟

الخطوة الثالثة: مراجعة التعهدات التي يمكن التحقق منها ولها منظور الحكومة المفتوحة لتحديد ما إذا كانت الحاجة تدعو إلى جمع تعهدات معينة معًا. وينبغي جمع التعهدات التي لها هدف سياسي مشترك أو تساهم في نفس الإصلاح أو قضية السياسة العمومية، كما يجب استعراض القدرة على تحقيق نتائج التعهدات المجمعة ككل. يتبع موظفو الآلية هذه الخطوات لجمع التعهدات معًا:

أ. تحديد المواضيع الشاملة. إذا لم تكن خطة العمل مقسمة بحسب المواضيع، يمكن لموظفي الآلية استخدام العلامات المواضيعية لشراكة الحكومة المفتوحة كمرجع.

ب. مراجعة أهداف التعهد لتحديد التعهدات التي تعالج قضية السياسة نفسها أو تساهم في نفس السياسة الأوسع أو الإصلاح الحكومي.

ج. ترتيب التعهدات في مجموعات وفق الحاجة. قد تكون التعهدات مرتبة بالفعل في خطة العمل في إطار سياسة أو إصلاحات حكومية محددة.

الخطوة الرابعة: تقييم القدرة على تحقيق النتائج للتعهد المجمّع أو المستقل.

التصفية هي عملية داخلية. ترد البيانات المتعلقة بالتعهدات الفردية في الملحق 1. بالإضافة إلى ذلك، أثناء عملية المراجعة الداخلية لهذا المنتج، تتحقق آلية إعداد التقارير المستقلة من دقة النتائج وتجمع المزيد من المدخلات من خلال مراجعة الأقران،

وملاحظات وحدة دعم شراكة الحكومة المفتوحة وفق الحاجة، والمقابلات والتحقق من صحة المعلومات مع أصحاب المصلحة في البلد، ومراجعة الخبراء الخارجيين، والإشراف من قبل فريق الخبراء الدوليين التابع لآلية إعداد التقارير المستقلة.

كما هو موضح سابقًا، تعتمد آلية إعداد التقارير المستقلة على ثلاثة مؤشرات رئيسية لهذه المراجعة:

أولًا – إمكانية التحقق

- نعم، التعهد واضح بما يكفي لمراجعته: تكون الأهداف المعلنة والإجراءات المقترحة، بصيغتها الواردة في خطة العمل، واضحة بما فيه الكفاية وتشمل أنشطة قابلة للتحقق بشكل موضوعي لتقييم التنفيذ.
- لا، ليس واضحًا بما يكفي لمراجعته: تفتقر الأهداف المعلنة والإجراءات المقترحة إلى الوضوح بالصيغة الواردة في خطة العمل، ولا تتضمن أنشطة قابلة للتحقق بشكل صريح لتقييم التنفيذ.
- تعتبر التعهدات التي لا يمكن التحقق منها غير قابلة للمراجعة، ولن يتم إجراء مزيد من التقييم بشأنها.

ثانيًا – منظور الحكومة المفتوحة

يحدد هذا المؤشر ما إذا كان التعهد مرتبطًا بقيم الحكومة المفتوحة المتمثلة في الشفافية أو المشاركة المدنية أو المساءلة العمومية على النحو المحدد في إعلان الحكومة المفتوحة ومواد الحوكمة الخاصة بشراكة الحكومة المفتوحة من خلال الإجابة على الأسئلة التوجيهية التالية. وبناءً على قراءة دقيقة لنص التعهد، تحدد آلية إعداد التقارير المستقلة أولًا ما إذا كان للتعهد منظور الحكومة المفتوحة:

- نعم/لا: هل التعهد المنصوص عليه لجعل مجال السياسة أو المؤسسة أو عملية صنع القرار أكثر شفافية أو تشاركية أو خضوعًا للمساءلة أمام الجمهور؟

تستخدم آلية إعداد التقارير المستقلة قيم شراكة الحكومة المفتوحة على النحو المنصوص عليه في مواد الحوكمة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الأسئلة التالية لكل قيمة من قيم شراكة الحكومة المفتوحة كمرجع لتحديد منظور الحكومة المفتوحة المحدد في تحليل التعهدات:

- الشفافية: هل ستفصح الحكومة عن المزيد من المعلومات، أو تحسن الأطر القانونية أو المؤسسية لضمان الحق في النفاذ إلى المعلومة، أو تحسين جودة المعلومات التي يتم الكشف عنها للجمهور، أو تحسين شفافية عمليات صنع القرار أو المؤسسات الحكومية؟
- المشاركة المدنية: هل ستستحدث الحكومة أو تحسن فرصًا أو إجراءات أو آليات مصممة ليرشد بها المواطن القرارات أو يؤثر عليها؟ هل ستنشئ أو تفعّل أو تحسّن الحكومة آليات تشاركية للأقليات أو المجموعات الممثلة تمثيلًا ناقصًا؟ هل ستوفر الحكومة بيئة قانونية لضمان حرية التجمع وتكوين الجمعيات والاحتجاج السلمي؟
- المساءلة العمومية: هل ستوفر أو تحسن الحكومة الفرص لمحاسبة المسؤولين على أفعالهم؟ هل ستفعّل الحكومة الأطر القانونية أو السياساتية أو المؤسسية لتعزيز مساءلة المسؤولين العموميين؟

ثالثًا – القدرة على تحقيق النتائج

قامت آلية إعداد التقارير المستقلة بتعديل هذا المؤشر – المعروف سابقًا باسم مؤشر "التأثير المحتمل" – للأخذ في الحسبان الملاحظات المستمدة من العملية الاستشارية التي تجريها الآلية لتقييم عملها "IRM Refresh" مع مجتمع شراكة الحكومة

المفتوحة. وقد تميزت المنشورات الجديدة لآلية إعداد التقارير المستقلة بتركيز استراتيجي جديد موجه نحو النتائج، وعلى ضوئه عدلت الآلية هذا المؤشر بهدف تحديد النتائج المتوقعة والقدرة على تحقيقها التي سيتم التدقيق فيها في تقرير نتائج آلية إعداد التقارير المستقلة بعد التنفيذ. ونظرًا إلى الغرض من مراجعة خطة العمل هذه، لا يعتبر تقييم القدرة على تحقيق النتائج سوى مؤشرًا مبكرًا على إمكانية أن يسفر التعهد عن نتائج مجدية بصيغته الواردة في خطة العمل مقارنة بالحالة السائدة في مجال السياسة المعنية.

يعرّف مقياس المؤشر على النحو التالي:

- **غير واضحة:** يهدف التعهد إلى مواصلة الممارسات الجارية بما يتماشى مع التشريعات أو المقتضيات أو السياسات الحالية بدون دلالة على القيمة المضافة أو نهج الحكومة المفتوحة المعزز بخلاف الممارسة الحالية.
- **متواضعة:** مبادرة أو تغيير إيجابي ولكنه منفرد في العمليات أو الممارسات أو السياسات. ولا يُحدِث التعهد تغييرات ملزمة أو مؤسسية في كامل الحكومة أو المؤسسات المسؤولة عن مجال السياسات المعني. ومن الأمثلة على ذلك الأدوات (على سبيل المثال، مواقع الويب) أو إصدار البيانات أو التدريب أو المشاريع التجريبية.
- **كبيرة:** تغيير يحتمل أن يحدث نقلة نوعية في الممارسات أو السياسات أو المؤسسات التي تحكم مجال السياسة المعني أو القطاع العمومي أو العلاقة بين المواطنين والدولة. يفضي التعهد إلى تغييرات ملزمة ومؤسسية في كل الحكومة.

تم إعداد هذه المراجعة من قبل آلية إعداد التقارير المستقلة بالتعاون مع هناء المر التي قدمت خدمات البحث والكتابة، وسابرينا ناصح التي ساعدت في البحث، كما أنها خضعت للمراجعة من قبل خبير خارجي. يشرف فريق الخبراء الدوليين التابع لآلية إعداد التقارير المستقلة على منهجية الآلية وجودة منتجاتها وعملية المراجعة. لمزيد من المعلومات، راجع قسم "نظرة عامة على آلية إعداد التقارير المستقلة" على موقع شراكة الحكومة المفتوحة على الويب.[1]

[1] "آلية إعداد التقارير المستقلة"، *شراكة الحكومة المفتوحة*، https://www.opengovpartnership.org/irm-guidance-overview.

الملحق 1: بيانات التعهدات[1]

التعهد عدد 1: تكريس الشفافية المالية
• قابل للتحقق: نعم • هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ نعم • القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة
التعهد عدد 2: منظومة استخلاص معاليم استغلال الملك العمومي للمياه
• قابل للتحقق: نعم • هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ لا • القدرة على تحقيق النتائج: غير واضحة
التعهد عدد 3: منظومة التصرف في مطالب رخص البحث واستغلال الملك العمومي للمياه
• قابل للتحقق: نعم • هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ لا • القدرة على تحقيق النتائج: غير واضحة
التعهد عدد 4: تعزيز الشفافية على مستوى المشاريع العمومية
• قابل للتحقق: نعم • هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ نعم • القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة
التعهد عدد 5: تعزيز النشر التلقائي/الاستباقي للمعلومة
• قابل للتحقق: نعم • هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ نعم • القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة
التعهد عدد 6: تعزيز مسار فتح البيانات العمومية في تونس
• قابل للتحقق: نعم • هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ نعم

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

• يجتمع التعهدان عدد 6 و7 تحت عنوان "تعزيز فتح البيانات" • القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة
التعهد عدد 7: تركيز مسار البيانات البيئية
• قابل للتحقق: نعم • هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ نعم • يجتمع التعهدان عدد 6 و7 تحت عنوان "تعزيز فتح البيانات" • القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة
التعهد عدد 8: تعزيز الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي
• قابل للتحقق: نعم • هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ نعم • يجتمع التعهدان عدد 8 و9 تحت عنوان "الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي" • القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة
التعهد عدد 9: تعزيز مشاركة الشباب والمرأة على المستوى المحلي
• قابل للتحقق: نعم • هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ نعم • يجتمع التعهدان عدد 8 و9 تحت عنوان "الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي" • القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة
التعهد عدد 10: تفعيل آليات المشاركة الرقمية بالقطاع العمومي
• قابل للتحقق: نعم • هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ نعم • القدرة على تحقيق النتائج: غير واضحة
التعهد عدد 11: تعزيز نزاهة عدد من القطاعات من خلال منهجية إدارة مخاطر الفساد
• قابل للتحقق: نعم • هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ لا • القدرة على تحقيق النتائج: غير واضحة

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

التعهد عدد 12: تطوير وحدات تكوينية متصلة بمجال النزاهة ومكافحة الفساد وتطبيقها عبر منصة التكوين عن بعد الخاصة بالمدرسة الوطنية للإدارة
• قابل للتحقق: نعم • هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ لا • القدرة على تحقيق النتائج: غير واضحة
التعهد عدد 13: تعزيز حوكمة الجمعيات في إطار تطوير الفضاء المدني
• قابل للتحقق: نعم • هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ نعم • القدرة على تحقيق النتائج: غير واضحة
التعهد عدد 14: إعادة هندسة مسار العملية الاستثمارية بهدف رقمنة الخدمات الإدارية الموجّهة للمستثمرين
• قابل للتحقق: نعم • هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ لا • القدرة على تحقيق النتائج: غير واضحة
التعهد عدد 15: تيسير نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة للبيانات والخدمات المتاحة بمواقع الواب العمومية
• قابل للتحقق: نعم • هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ نعم • القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة

[1] **ملاحظات تحريرية:**

1. بالنسبة للتعهدات المجمّعة، يتم تقييم القدرة على تحقيق النتائج على مستوى المجموعات وليس على مستوى كل تعهد على حدة.
2. تم في بعض الحالات تعديل عناوين التعهدات توخيًا للاقتضاب. للاطلاع على النص الكامل للتعهدات، انظر: "خطة العمل الوطنية في تونس 2023–2025"، *الحكومة التونسية*، كانون الأول/ديسمبر 2023، https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-action-plan-2023-2025-december.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

الملحق 2: الإعداد التشاركي لخطة العمل

تشجِّع الدول الأعضاء في شراكة الحكومة المفتوحة على السعي إلى تحقيق الطموح الكامل لمعايير المشاركة والإعداد التشاركي في شراكة الحكومة المفتوحة التي دخلت حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني/يناير 2022.[1] تقيم آلية إعداد التقارير المستقلة جميع الدول التي قدمت خطط عمل من عام 2022 فصاعدًا وفقًا للمعايير المحدثة. ويبين الجدول 2 مدى استيفاء ممارسات المشاركة والإعداد التشاركي في الدول للمتطلبات الدنيا المطبقة أثناء وضع خطة العمل.

أنشأت شراكة الحكومة المفتوحة فترة سماح مدتها 24 شهرًا لضمان الانتقال العادل والشفاف إلى المعايير المحدثة. وتقع خطط العمل التي يتم إعدادها بشكل مشترك وتقديمها بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 ضمن فترة السماح. ستقوم آلية إعداد التقارير المستقلة بتقييم التزام الدول بالمعايير والحد الأدنى من متطلباتها.[2] مع ذلك، لن تعتبر الدول مخالفة للإجراءات إلا إذا لم تستوف الحد الأدنى من متطلبات خطط العمل التي يتم إعدادها بشكل مشترك في عام 2024 وما بعده.

الجدول 2. الامتثال للحد الأدنى من المتطلبات

الحد الأدنى من المتطلبات	الامتثال أثناء الإعداد التشاركي؟	الامتثال أثناء التنفيذ؟
1.1 مساحة للحوار: تتكون اللجنة التوجيهية لشراكة الحكومة المفتوحة في تونس من عشرة ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني لكل منهما.[3] اجتمعوا أربع مرات بين نيسان/أبريل 2023 وتشرين الثاني/نوفمبر 2023.[4] تتوفر معلومات أساسية حول ولاية اللجنة التوجيهية وعملها على موقع شراكة الحكومة المفتوحة في تونس.	نعم	*يقيّم في تقرير النتائج*
2.1 موقع شراكة الحكومة المفتوحة: تدير تونس موقعًا إلكترونيًا مخصصًا لمشاركتها في شراكة الحكومة المفتوحة يعرض جميع خطط العمل الوطنية الخمسة.[5]	نعم	*يقيّم في تقرير النتائج*
2.2 المكتبة: تتوفر على موقع شراكة الحكومة المفتوحة في تونس مكتبة يتم تحديثها بانتظام وتتضمن معلومات عن عمليات الإعداد التشاركي[6] بالإضافة إلى تنفيذ[7] خطط العمل السابقة والحالية[8].	نعم	*يقيّم في تقرير النتائج*
3.1 الإشعار المسبق: تم الإعلان عن مخطط إعداد خطة العمل في حفل إطلاق رسمي في 8 شباط/فبراير 2023. وتمت دعوة الجمهور إلى تقديم المدخلات عبر البوابة الوطنية للمشاركة الإلكترونية e-participation.tn من 8 شباط/فبراير إلى 31 آذار/مارس، مع التمديد حتى 9 أيار/مايو 2023.[9]	نعم	لا ينطبق
3.2 التوعية: تم تنظيم العديد من فعاليات التوعية، داخل العاصمة وخارجها، خلال عملية الإعداد التشاركي[10] بالإضافة إلى حفل الإطلاق في 8 شباط/فبراير 2023.[11]	نعم	لا ينطبق
3.3 آلية إبداء التعليقات: استخدمت تونس بوابة المشاركة الرقمية الخاصة بها لجمع المدخلات من مجموعة من أصحاب المصلحة. وكانت فترة التقديم مفتوحة في البداية لمدة سبعة أسابيع قبل تمديدها لمدة خمسة أسابيع أخرى.[12]	نعم	لا ينطبق

.للمراجعة: لا تقتبس أو تتداول

4.1 الرد المبرر: تم توثيق مساهمات أصحاب المصلحة.[13] وفي حين أن الحكومة لم تنشر تعليقات مكتوبة لأصحاب المصلحة حول كيفية النظر في مساهماتهم أثناء وضع خطة العمل،[14] فقد نوقشت المقترحات في اللجنة التوجيهية.[15]	نعم	لا ينطبق
5.1 التنفيذ المفتوح: ستقوم آلية إعداد التقارير المستقلة بتقييم ما إذا تم عقد اجتماعات مع أصحاب المصلحة في المجتمع المدني لعرض نتائج التنفيذ وتمكين المجتمع المدني من تقديم تعليقات في تقرير النتائج.	لا ينطبق	*يقيم في تقرير النتائج*

تشرف وحدة الإدارة الإلكترونية على عملية تشاركية وشفافة راسخة لشراكة الحكومة المفتوحة. ومع ذلك، لا تزال الفرصة سانحة لتعزيز الشفافية في عمليات اللجنة الاستشارية لشراكة الحكومة المفتوحة. إذ يمكن للجنة إعداد كتيب يحدد ولايتها وعملية الاختيار وعمليات صنع القرار.[16]ومن الاقتراحات المطروحة للنظام الداخلي أنه يمكن لكل وزارة منفذة تعيين ممثل رسمي وبديل عنه، وتحديد الحد الأقصى لغياب الممثل عن اجتماعات اللجنة قبل أن يتم استبداله.[17] على سبيل المثال، يفصّل دليل شراكة الحكومة المفتوحة في المغرب الإجراءات المتعلقة بالاجتماعات، والأدوار والمسؤوليات المشتركة للأعضاء، بالإضافة إلى تلك الخاصة بأعضاء الإدارة العمومية والمجتمع المدني، والتوجيه للاتصال العام.[18]

قام فريق شراكة الحكومة المفتوحة في تونس مشكورًا بتوثيق العديد من الأنشطة التي تشكل الجدول الزمني للإعداد التشاركي. والتزامًا بالحد الأدنى من المتطلبات بشكل كامل، يمكن لفريق الحكومة المفتوحة في تونس نشر الجدول الزمني للإعداد التشاركي، والمعلومات حول فرص المشاركة، والتفاصيل حول عملية صنع القرار قبل أسبوعين على الأقل من المشاورة الأولى. وبهدف تعزيز إجراءات التعليقات، يمكن للجنة أن تنشر تقريرًا عن التعليقات التي تم جمعها خلال المشاورات، بما في ذلك ما تم تضمينه في خطة العمل والسبب بذلك. ومن الممكن أن يتضمن التقرير معلومات عن عدد المشاركين ونوعهم، مع مستوى التفاصيل نفسه المستخدم في توثيق محاضر اجتماعات اللجنة.

---

[1] "معايير المشاركة والإعداد التشاركي لشراكة الحكومة المفتوحة"، *شراكة الحكومة المفتوحة*، 2021، https://www.opengovpartnership.org/ogp-participation-co-creation-standards.

[2] "إرشادات آلية إعداد التقارير المستقلة لتقييم الحد الأدنى من المتطلبات"، *شراكة الحكومة المفتوحة*، https://www.opengovpartnership.org/documents/irm-guidelines-for-the-assessment-of-minimum-requirements.

[3] "خطة العمل الوطنية لتونس 2023–2025"، *الحكومة التونسية*، كانون الأول/ديسمبر 2023، https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-action-plan-2023-2025-december.

[4] "محاضر الاجتماعات"، *الحكومة التونسية*، http://www.ogptunisie.gov.tn/?cat=91.

[5] "خطط العمل الوطنية"، *الحكومة التونسية*، http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/category/plans-daction-nationaux.

[6] "تمديد الموعد النهائي للمشاورات الوطنية الموسعة حول الإصلاحات المقترحة كجزء من خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة"، *الحكومة التونسية*، http://www.ogptunisie.gov.tn/?p=6014.

[7] للاطلاع على خطة العمل الرابعة، انظر: "تنفيذ خطة المتابعة"، *الحكومة التونسية*، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?cat=59. للاطلاع على خطة العمل الثالثة، انظر: "متابعة تنفيذ خطة العمل 2018–2020"، *الحكومة التونسية*، http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/category/plans-daction-nationaux/plan-daction-2018-2020/suivi-de-la-mise-en-oeuvre-du-plan-daction-plan-daction-2018-2020. للاطلاع على خطة العمل الثانية، انظر "مراقبة تنفيذ خطة العمل

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

2018–2016"، *الحكومة التونسية*، http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/ index.php/category/plans-daction-nationaux/plan-daction-2016-2018/suivi-de-la-mise-en-oeuvre-du-plan-daction.

[8] "ورشة عمل حول البرنامج الوطني للبيانات العمومية المفتوحة"، *الحكومة التونسية*، http://www.ogptunisie.gov.tn/?p=6359.

"المشاورة الوطنية الموسعة حول الإصلاحات المقترحة كجزء من خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة 2023–2025"، *الحكومة التونسية*، 9 كانون الثاني/يناير 2024، http://www.ogptunisie.gov.tn/?p=5758

[9] "المشاورات الوطنية الموسعة حول الإصلاحات المقترحة كجزء من خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة 2023–2025"، *الحكومة التونسية*.

[10] "خطة العمل الوطنية لتونس 2023–2025"، *الحكومة التونسية*.

[11] "المشاورات الوطنية الموسعة حول الإصلاحات المقترحة كجزء من خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة 2023–2025"، *الحكومة التونسية*.

[12] "المشاورات الوطنية الموسعة حول الإصلاحات المقترحة كجزء من خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة 2023–2025"، *الحكومة التونسية*.

[13] "خطة العمل الوطنية لتونس 2023–2025"، *الحكومة التونسية*.

[14] مسؤول حكومي، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 17 أيار/مايو 2024.

[15] "محاضر الاجتماعات"، *الحكومة التونسية*.

[16] "موجز الإعداد التشاركي في تونس 2023"، *شراكة الحكومة المفتوحة*، 16 شباط/فبراير 2023، https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-co-creation-brief-2023

[17] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 28 أيار/مايو 2024.

[18] "دليل اللجنة التوجيهية" *حكومة المغرب*، 27 حزيران/يونيو 2022.